

مجلس الأمن

السنة الخمسون



الجلسة ٣٥٠٤

الاثنين، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، الساعة ١٣/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ليغويلا (بوتسوانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد سيدوروف
	الأرجنتين السيد كارديناس
	ألمانيا السيد كاول
	اندونيسيا السيد ويبسونو
	إيطاليا السيد كساردي
	الجمهورية التشيكية السيد كوفاندا
	رواندا السيد باكوراموتسا
	الصين السيد لي جاوشنغ
	عمان السيد الخصيبي
	فرنسا السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير ديفيد هني
	نيجيريا السيد غمباري
	هندوراس السيد رندون بارنيكا
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد إندرفورث

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة برواندا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1995/153، التي تتضمن نص مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): تتابع الحكومة الصينية وشعبها عن كثب التطورات الحاصلة في رواندا. وفي وقت سابق من هذا الشهر قمت بأول زيارة لي لرواندا بصفتي عضوا في البعثة الخاصة التابعة لمجلس الأمن، والتقيت خلال الزيارة بمسؤولين من الحكومة الرواندية وغيرهم من الشخصيات البارزة وعلمت الكثير من الشعب الرواندي.

إن ما رأيته وسمعته في رواندا مليء بالمتناقضات الشديدة. فرواندا بلد جميل وأرضها منحتها الطبيعة بثراء وشعبها شعب عامل وموهوب. وحكومة رواندا وشعبها، بعد أن خبرا لتوهما مأساة مهولة، بدأ يحرزان

بعض التقدم الذي يبعث على الابتهاج في استعادة الاستقرار الاجتماعي والحفاظ عليه، وفي تعزيز المصالحة الوطنية. وفي كيغالي وبعض الأماكن الأخرى شاهدت الشعب الرواندي يعيد بناء وطنه والمهندسين والفنيين من بلدان عديدة، بما فيها الصين، يعملون جنبا إلى جنب معه. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الجروح التي سببتها المأساة الأخيرة بعيدة كل البعد عن الاندمال، ولا يزال الكثير من عوامل زعزعة الاستقرار موجودة، ومن أبرز تلك العوامل ملايين اللاجئين والمشردين داخليا الذين ما زالوا يعيشون حياة تعسة غير قادرين على العودة إلى ديارهم.

إن أفراد قبيلتي الهوتو والتوتسي في رواندا عاشوا سويا وتزوجوا لأجيال. وهم يتشاطرون نفس اللغة والدين ولديهم تقاليد ثقافية مشتركة، وقد أقاموا أسرا سعيدة عديدة عن طريق الزواج فيما بينهم. وناضلوا سويا في الماضي ضد الاستعمار ومن أجل الاستقلال الوطني، وها هم الآن يواجهون مهمة مشتركة، مهمة تطوير اقتصادهم واستعادة الاستقرار الاجتماعي. ومن ثم، فإن لديهم جميع الأسباب التي تدفع بهم إلى العيش في مودة، وهم قادرون على ذلك.

من الواضح، أن خلفية ومسببات الاضطرابات والمذابح والمآسي معقدة للغاية ومتعددة الأوجه، بل أنها تفرض على المرء أن يفكر فيها مليا. لقد تركت رواندا بمشاعر مختلطة، لكنني خرجت باقتناع بأن الشعب الرواندي سيتمكن بالتأكيد - بمساعدة المجتمع الدولي بما في ذلك مجتمع الأمم المتحدة والجيران الأفارقة - من أن يكون مستقبلا ومصيره على أساس التحليل المتعمق للتجارب والدروس التاريخية واستيعابها.

يواجه الشعب الرواندي مهمة شاقة للغاية هي إعادة التأهيل والتعمير. ويجب أن يعتمد أساسا على قوته الذاتية لتحقيق المصالحة الوطنية تدريجيا، وهو في نفس الوقت، بحاجة إلى التشجيع والمساعدة من المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن. وكل الجهود الخارجية والمساعدة المقدمة من الخارج ينبغي أن

والفقرة الأخيرة من الديباجة، التي تذكر الدول بالتزاماتها بموجب القرار ٩٥٥ (١٩٩٤)، والفقرة ١ من المنطوق، التي تحث الدول على أن توقف أو تعتقل الأشخاص الذين توجد أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأنهم ارتكبوا أعمالاً تقع ضمن الولاية القضائية للمحكمة، تمثلان خطوتين صوب تحقيق هذه الغاية.

وفي المقام الثاني، يسعى مشروع القرار إلى تحسين الحالة في مخيمات اللاجئين وتيسير عودة اللاجئين. وهو يدين الاعتداءات التي ترتكب ضد الأشخاص الموجودين في المخيمات ويطلب إلى الدول أن تتخذ الخطوات الكفيلة بمنع مثل هذه الاعتداءات. ويطلب إلى الدول أن توقف أو تعتقل الأشخاص الذين يوجد ما يدعو إلى الاعتقاد بأنهم حرضوا على مثل هذه الاعتداءات أو شاركوا فيها. وإبعاد الذين يهددون باستعمال العنف ضد اللاجئين عندما يحاولون العودة إلى رواندا، يزيل إحدى العقوبات الرئيسية في سبيل العودة الطوعية. ومشروع القرار يوضح، بطبيعة الحال، أن توقيف واعتقال الأشخاص يجب أن يتم في إطار القانون، بما في ذلك المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

إن مشروع القرار ما هو إلا خطوة في عملية متكاملة. وهو يستند إلى القرارات التي اتخذها المجلس، والتي تم التذكير بها في الفقرة الأولى من الديباجة. وهو ليس نهاية لتلك العملية. فما زال هناك الكثير الذي يجب القيام به لاستكمال إنشاء المحكمة حتى يمكنها أن تحاكم وتعاقب المذنبين على ما قاموا به من انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. وما زال هناك الكثير الذي يجب القيام به من أجل إقامة نظام للعدالة في رواندا. وباعتمادنا لمشروع القرار هذا سندفع بتلك العملية قدماً ونقدم دليلاً آخر على التزامنا بمواصلة القيام بذلك.

ختاماً، اسمحوا لي أن أقول إنه كان من دواعي سرورنا أن نعمل مع أعضاء المجلس الآخرين، بما فيهم رواندا بصفة خاصة، لتحقيق اعتماد مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أ طرح الآن للتصويت مشروع القرار S/1995/153.

أجري تصويت برفع الأيدي.

تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في رواندا، وأن تتم وفقاً لمبدأي احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وأن تقوم على أساس الشرط الضروري المتمثل في موافقة الحكومة الرواندية وتعاونها.

ومشروع القرار المعروف علينا، الذي يحظى بتأييد الحكومة الرواندية الكامل، يستهدف مساعدة حكومة رواندا وشعبها على أن يتصدى على نحو سليم للمشاكل المتبقية من المأساة الأخيرة وللحيلولة دون إفلات المجرمين من العدالة. ويأمل الوفد الصيني في أن يزيد اعتماده من تعزيز عملية السلم في رواندا ويساعد الشعب الرواندي على تحقيق المصالحة الوطنية حتى يتسنى له في موعد مبكر أن يعيش ويعمل في سلم واطمئنان.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نعتقد أن من المهم أن يعتقل الأشخاص المشتبه في كونهم قادوا أعمال الإبادة الجماعية في رواندا أو في الدول المجاورة لها في الربع الماضي لحين قيام المحكمة الدولية لرواندا بالتحقيق معهم واتخاذ القرارات بشأن مقاضاتهم. فاعتقالهم، كما يطالب به في مشروع القرار، سيكون دلالة ملموسة على التزام المجتمع الدولي بحبس الأفراد المسؤولين عن هذه الفظائع ومن ثم يحسن احتمالات المصالحة في رواندا. كما أن وجود المتهمين في الاحتجاز سيعزز من مصداقية المحكمة الدولية، التي ستبدأ تحقيقاتها في الأسابيع القلائل القادمة.

أود أن ألقى الضوء بصفة خاصة على جانبين من مشروع القرار وكلاهما يتناول آثار ما بعد الصراع المأساوي في رواندا. ففي المقام الأول، يبرز مشروع القرار هدف المحكمة الدولية المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤). وإذا ما كان للمحكمة أن تسهم في وضع حد لإمكانية الإفلات من العقوبة عن الجرائم التي ارتكبت في رواندا في الماضي، فمن الضروري أن يكون بوسعها أن تعتقل أولئك الذين ارتكبوا هذه الأعمال. ويجب ألا يسمح لهؤلاء الأشخاص بالإفلات من العقاب.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. بهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع باعتباره القرار ٩٧٨ (١٩٩٥).

والآن، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ميريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أيدت فرنسا توا مشروع القرار المتعلق باعتقال الروانديين المشتبه فيهم. وقامت بذلك لأنها تعترم المساعدة في عملية المصالحة الوطنية، وإضفاء الطابع الديمقراطي وإقامة حكم القانون في رواندا. وإن محاكمة المجرمين الذين اشتركوا في ارتكاب أعمال إبادة الجنس لديها دور تضطلع به دون شك في هذه العملية. وبالمثل، نرى أنه ينبغي عمل كل شيء من شأنه عدم تشجيع أعمال التهريب الموجهة ضد اللاجئين الذين يعيشون الآن في مخيمات تقع خارج الأراضي الرواندية ويرغبون في العودة الى بلدهم. والنص الذي اعتمدناه لتونا قد يكون مفيدا بقدر ما يمثل رسالة سياسية الى جميع الدول، وبخاصة، الدول المجاورة لرواندا، كي تنظر في القيام باعتقال أولئك الذين ارتكبوا أعمال إبادة الجنس والآخرين الذين نفذوا أعمالا إجرامية في مخيمات اللاجئين وفيما حولها.

مع ذلك، لا يسع وفد بلادي أن يخفي حقيقة أن اعتماد القرار لم يكن أبدا، في رأيه، الطريقة المناسبة لتوجيه مثل هذه الرسالة. فالأولوية، في رأينا، تتمثل في أنه ينبغي للمحكمة الدولية أن تبدأ العمل في أقرب وقت ممكن، لا سيما الآن بعد اختيار مقرها وانتخاب القضاة، وفي مباشرتها أعمالها. وعندما يتم هذا ويعتمد النظام الداخلي، سيكون بمستطاع جميع الدول التي تحتاج الى اعتماد التشريعات الداخلية التي تمكنها من التعاون التام مع المحكمة من أن تقوم

بذلك. ومن تلك اللحظة فصاعدا، سيصبح إلقاء القبض على المشتبه بارتكابهم أعمال إبادة الجنس والانتهاكات الخطيرة للقانون الانساني الدولي واعتقالهم ممكنا، في معظم الحالات على الأقل. ولا يسعنا أن نفض أعيننا عن حقيقة أن تلك التدابير يستحيل اتخاذها قبل ذلك الوقت من حيث القانون في العديد من الدول.

ولهذا اعتبرنا اعتماد قرار بالاستناد الى الفصل السابع من الميثاق يطلب الى جميع الدول أن تعتقل على الفور المشتبه فيهم الموجودين في أراضيها، مسألة غير ممكنة على الإطلاق.

والشكل القانوني الأنسب كان يمكن أن يتمثل في إصدار بيان رئاسي يدعو الى أن تبدأ المحكمة عملها بسرعة، والى أن تقوم الدول باتخاذ التدابير الضرورية لتعديل قوانينها الجنائية، وحينئذ فقط، الطلب الى الدول القيام بالاعتقالات الضرورية واحتجاز الأشخاص.

غير أن إصدار بيان رئاسي كان يفترض مسبقا توافقا في الآراء بين أعضاء المجلس، وهذا بالرغم من جهودنا، لم يتسن تحقيقه. وفي ظل هذه الظروف، وبدلا من المجازفة بإصابة المجلس بالشلل تجشمنا عناء العمل على جعل مشروع القرار المعروض علينا مقبولا.

وقد ساعدت جهودنا في تطوير نص لا يشير في صيغته النهائية الى الفصل السابع من الميثاق، ويعالج مطالب الدول التي ليست ملزمة بطبيعتها وينص على أن أي اعتقال سينفذ وفقا لقوانينها الوطنية - وهذا يعني، في رأينا، أن الدول التي تسمح بتشريعاتها المحلية بالعمل وفقا للتدابير المطلوبة سيكون بإمكانها وحدها القيام بذلك، إذ أن القرار في حد ذاته لا يمكنه أن يشكل لوحده أساسا قانونيا لاعتقال أي كان. كما أن فئتي الأعمال - تلك التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة وغيرها من الأعمال، أي أعمال العنف الخطيرة التي ترتكب داخل المخيمات - جرى التمييز بينها بوضوح في النص وعولجتا بطريقة منفصلة. وهذا هام جدا، لأنه لا يمكن أن تكون هناك بلبلة بشأن هذه النقطة.

والقرار سيجعل بالإمكان أيضا توفير الحماية للاجئين وغيرهم من المواطنين من أصل رواندي الذين يعيشون في البلدان المجاورة، والذين يقعون في الوقت الحاضر ضحايا نفس الجزارين الذين يواصلون أعمال القتل دون أي وازع من ضمير أو شعور بالندامة على ما ارتكبوه.

والقرار يمكنه أن يضطلع بدور وقائي لأنه إذا لم يتم القبض على مرتكبي هذه الجرائم، فإن أعمالهم قد تشعل النار في المنطقة دون الاقليمية. فجريمة إبادة الأجناس المرتكبة في رواندا، وهي جريمة فريدة من نوعها في افريقيا، دلت للبعض، وخصوصا لجيران رواندا، أن هذا الأمر ممكن. فالهدوء الذي يعيش المجرمون في كنفه، والإفلات من العقاب الذي ينعمون به، يمثلان تشجيعا للمجرمين في البلدان الأخرى على السير في ركبهم.

ووفد بلادي على ثقة، بأنكم سيدي الرئيس، ومكتب الأمين العام، في إطار الدبلوماسية الوقائية، التي أصبحت على نحو متزايد الوسيلة المفضلة لدى هذه المنظمة، تتابعون عن كثب كل ما يحدث في العالم. وفي هذا الإطار، أود أن أذكر المجلس بأن هؤلاء المجرمين الروانديين وغيرهم منهمكون في التدريب في بلدان المنطقة دون الاقليمية، بمساعدة وتأيد البلدان الصديقة وبهدف مهاجمة رواندا. وإذا ثبتت صحة هذه المعلومات، فإن وفد بلادي يحث المجلس على التثبت من الحقائق، وفي نفس إطار الدبلوماسية الوقائية المذكورة آنفا أن يجد الحل المناسب قبل فوات الأوان.

ولهذا فإن هذا القرار لا يهم رواندا فحسب، وإنما أيضا افريقيا كلها والعالم. لأنه لو استمر الإفلات من العقاب ولم يتخذ أي إجراء، فإن ما حدث في رواندا من المحتمل جدا أن يحدث مرة أخرى في البلدان الأخرى في المنطقة، حيث وصفت الحالة هناك بأنها تنطوي على احتمالات التفجر. وفي نفس الوقت الذي نتكلم فيه هنا، تدور رحى معارك في مناطق من افريقيا وفي أماكن أخرى. وهناك بعض المجموعات التي تستعد للقضاء على مجموعات إثنية أو على الفصائل المعارضة. وهذه المشكلة ليست مقصورة على

وهذا النص في رأينا، ليس إذن، نصا مقبولا فحسب وإنما أيضا نص إيجابي، من حيث أنه يمكن بل يجب فهمه على أنه دعوة موجهة فقط الى الدول التي تسمح تشريعاتها بالقيام بالاعتقالات وبأن تفعل ذلك بطريقة قانونية فيما يتعلق بالمشتبه بارتكابهم أعمالا تقع في نطاق اختصاص المحكمة الدولية.

والقرار الذي اعتمدناه للتو، من خلال حده من حوادث الإفلات من العقاب، يسهم أيضا في عودة حكم القانون في رواندا، ونحن نرحب بهذا.

وعلاوة على ذلك، يتابع المجتمع الدولي عن كثب أية مبادرات يتخذها مجلس الأمن في مجال القانون الجنائي الدولي، لأن التفكير يتجه الآن الى ما يمكن أن تكون عليه المؤسسات القانونية الدولية في المستقبل. لذلك ينبغي لنا أن نتوخى اليقظة، وأن نرى أن احترام الحريات الفردية في الإجراءات القانونية الجنائية يجري ضمانه على النحو المناسب الذي أوصت به قرارات المجلس. وسيواصل وفد بلادي إيلاء اهتمام خاص لهذه النقطة في المستقبل.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد بلادي أن يشكر وفد الولايات المتحدة، الذي أعد مشروع القرار هذا بشأن اعتقال الأشخاص الذين تثبت مسؤوليتهم عن ارتكاب جرائم ضد الانسانية، سواء داخل رواندا أو خارجها، وكذلك أعضاء المجلس الذين ساهموا في صياغته.

والقرار يكتسي أهمية كبيرة لرواندا وشعبها، لأن الذين ارتكبوا أعمال إبادة الجنس وغيرها من الجرائم ضد الانسانية في رواندا قد هيمنوا على البلاد لثلاثة عقود ونصف. لقد ارتكبوا عدة موجات من المذابح دون أن يقض مضجعهم أحد، لأنهم كانوا يطبقون سياسة الحكومة. وكانت عاقبة الإفلات من العقاب عملية إبادة الجنس التي ارتكبت على مرأى من العالم، والتي لم يحرك ساكنا لوقفها.

والقرار سيكون ناقصا إن لم يقترن بتدابير قانونية داخل رواندا تيسر بناء بلد يقوم على حكم القانون، الذ يحلم به أبناء الشعب الرواندي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيقتي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

افريقيا. فني قلب أوروبا أخذت الحالة نفسها تضرب بجذورها.

وهذا القرار يوجه رسالة واضحة وحازمة للمنظمات السياسية والإثنية الأخرى التي قد يستهويها تكرار ما حدث في رواندا ويقول لها بأن أعمالها لن تفلت من العقاب. ولهذا أردنا أن يكون هذا القرار أقوى بكثير وملزما أكثر بكثير مما هو عليه في شكله الحالي. ولكنه فقد الكثير من قوته في عملية جعله مقبولا للاعتماد.

يمكن لمجلس الأمن أن يستخلص درسا مما حدث في رواندا لكي يجنب افريقيا والعالم تكرار مثل هذه المأساة. والحكومة الرواندية، من جانبها، لديها أيضا الكثير الذي تتعلمه، إلا أن لديها كذلك خبرة واسعة تتشاطرها مع الآخرين.

ويود وفد بلادي أن يختتم بيانه بأن يطلب الى مجلس الأمن بأن يضمن استتباب الأمن الداخلي في رواندا حتى لا يستغل نفس المجرمين حظر الأسلحة المفروض على رواندا لزعزعة السلم في البلاد. وإذا كان لرواندا أن تنهض بمسؤولية المحافظة على أمنها والسلم الداخلي فيها، فإنه يجب على مجلس الأمن أن يبطل بعض أحكام القرارات السابقة التي لم يعد لوجودها مبرر الآن.